

(٤٢) شرح قواعد الأصول ومعاقد الفصول

محمد ابن طوق المري

الحمد لله رب العالمين. والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. أما بعد فالعلة اما وجودية واما عدمية. والمعلم بها اما وجودي واما عدمي. فالمجموعة اربعة كلها لا خلاف في جواز التعليل بها. كلها لا خلاف فيها. الا - 00:00:00 واحدا منها هو موضع خلاف ما هو؟ تعليل نعم لوجودي بالعادة ما مثاله يدعونه نعم. احسنت. العلة هنا ادمية المعلم وجودي. احسنت. لا يجوز او لا يصح تعليل صحة النكاح بالمودة. ولا تعليل البلوغ بكمال العقل. لماذا - 00:00:30 احسنت بانها امور خفية. ليست ماذ؟ ظاهرة. احسنت. يا ظاهرة فاختلن شرط ظهور الوصف. لا يصح التعديل. لا يصح تعليل اباحة الفطر في رمضان للمربيض او المسافر بدفع المشقة. لماذا؟ اذا المشقة غير من باب - 00:01:30 احسنت ان وصفه غير مبارك. لا يصح تعديل حكم شرعاً بطول الفاعل او قصره. لماذا سيدنا عبید مبارك يا شيخ. لأنها ماذ؟ غير منفردة او شيء آخر يعني ما الشرط الذي اختل؟ غير معتبراً. اه - 00:02:10 نعم قبل الاعتبار هو ذكر شرطاً غير الاعتبار نعم؟ احسنت غير مناسب. طيب طبعاً لو قلت لأنها غير معتبرة هذا كلام صحيح. لأنها لم يعتبرها الشرع في الحكم. لكن آه هنا - 00:02:50 فتذكر تحت شهادة المناسبة. فالعلة هنا ليست وصفاً مناسباً هي وصف طبي. ولو قلت لم يعتبره الشائع فهذا الجواب صحيح نعم اذا نسخ المتن. والصلة والسلام على رسول الله وعلى الله وصحبه ومن والاه اما بعد. اللهم اغفر لنا - 00:03:20 رحمة الله والاضطراب شرط عند القاضي وبعض الشافعية الذي يختص بمولده. والتخلف كالثمر في مصراته او لمعارضته التي فلا غير معتبراً حنفية خلاف البيل للشافعي. فان لم يشهد لها الا اصل واحد فهو - 00:03:40 فالمحققون لقوله صلى الله عليه وسلم ارأيت لو كان على ابيك شيء تتبه بحكم على حكمه وقيل له ثم عليك العلة عند المحنيطين لا يشترط والحق انه لا يشترط اذا كان له ادلة اخرى. وتعليق الحكم بالادتين في محلين او زمينين جائزين - 00:04:20 زوجتي سارة للحيض وتارة للحرام. اما مع الاتحاد المحلي او الزمان فالشهر بقول اصحابنا وهو قول بعض الشافعية يجوز وقيل يضاف الى اداتها وال الصحيح بهما وال الصحيح بهما مع التكافؤ والا الاقوى مع اتحاد الزمان او المتقدم - 00:04:50 ثبوت وثبت الحكم في محل النص اصحابنا والحنفية بوجوب القبول وان لم ترد حلته فان الشافعية ذي العلة والاكثرون انه البلاد انحصروا في عدن وقيل الى احسنت احسنت بارك الله فيكم قال رحمة الله تعالى والاضطراب - 00:05:10 والاضطراب لا يزال يذكر شروط الوصف ليصح التعديل به. فالشرط السادس من شروط الوصف هو شرط الاضطراب. بمعنى انه كلما وجدت العلة وجد معها الحكم. قال والاضطراب شرط ان القاضي وبعض الشافعية. واذا قلت ان اضطراب شرط فمعناه انه اذا وجد الوصف دون الحكم - 00:05:30 هذا دليل على ان الوصف ليس بعلمه. مع الاضطراب انه كلما وجد الوصف وجد معه الحكم. اذا وجد الوصف دون الحكم فهذا دليل على ان هذا الوصف المدعى عدة ليس بعلة. وهذا هو المسمى بالنقض. ان يوجد الوصف - 00:06:00 دون الحكم النقض وجود الوصف دون الحكم. والقدر بالنقض عد النقض قادرها في النية هو مذهب الشافعية وجد اصحابه. والجمهور على انه ليس بقادح. وهو القول الثاني الذي ذكره المؤلف هنا فقال ابو الخطاب وبعض الشافعية يختص بمورده يعني - 00:06:20 بنقض ليس بقادح في صحة العلة. بل اذا وجد الوصف دون الحكم فهذا تخصيص قال والتخلف تخلف الحكم عن الوصف.

والخلاف اما لاستثناءه اذ التخلف معناه وجود الوصف دون الحكم. يتخلص الحكم في يوجد الوصف دونه -
اما باستثنائه كتملي في الحديث لا تسر الابل والغم فمن ابتعتها بعد فهو بخير نظرين بعد ان يحلبها. ان شاء امسكها وان
شاء ردها وصاع من تمر. علة ايجاب -00:07:20

رد المثل التماشى. فكون الشيء مثلي يوجب رد مثله. وهذا اذا طلبه فإنه يتضمن ان يريد بدل لбин المصرات لбин مثله. لا ان تخلف الحكم هنا. الحكم رد المثل تخلف هنا عن الوصف - 00:07:40

الحكم رد مثلياً. الوصف كونه مثلياً. وقد تخلف من الحكم عن الوصف. لماذا؟ قال باستثنائه بان الدليل استثناء وهذا يجري اعلان المذهب الثاني انه تخصيص وليس بقادة او لمعارضة علة اخرى. يعني يتخلف الحكم - 00:08:10

الله ويده منها رقيق لسيدها. ولذلك قال الامام احمد اذا تزوج الحرامه رق نصفه - 00:08:40

يقول يا احمد اذا تزوج الحرامة رق نصفه. فعلة رق الولد رق امه. لكن لو انه غر تزوجها على انها حرة ثبات انا. فويده منها هنا وجد
الوصف دون الحكم. الوصف رق الام. والحكم - 00:09:20

ولد الوصف وهو رق الام ولم يوجد الحكم وهو رق واد. لماذا؟ لمعارضة علة اخرى وهي الغرور هنا. قال اودي عليه المثل اصوات شرقه بعدم المثل يعني قد يختلف الحكم عن الوصف فيوجد الوصف دون الحكم بعدم المثل. السرقة علة - 00:09:50

فالوصف السرقة والحكم القطع. لكنها لو حصلت من حيوان وجد الوصف دون الحكم. لماذا تقطع يده؟ لأن الحيوان ليس محل صالح
حكم القطع. هذا قوله قال او فوات شرطه ايضا قد - 00:10:20

الحكم عن الوصف فيوجد للوصف دون الحكم لفوات شرطه. مثاله الزنا علة للرجم. وشرطه الاحسان. فإذا زنا غير محصن فلا رجم
لماذا؟ احسنت. وهذا الذي قال فيه لفوات شرطه - 00:10:50

طيب اذ هنا وجد الوصف دون الحكم. كيف تبين هذا؟ ما الوصف احسنت والحكم احسنت اذا وجد الوصف دليل على الحكم بفوات الشرط وقد يكون ايضا بوجود مانع قد يكون لوجود مانع. القتل العمد العدوان القتل العفشن - 00:11:20

العدوان عن لوجوب القصاص. فإذا قتل الوالد ولده فلا يقتل به وجود الحكم لماذا؟ بوجود مانع وهو الابوة طبعاً والشأن لا يعترض المثال لمسألة خلافية في قتل مات ثمة البيت - 00:11:50

في تخلف العلم في وجود مانع في وجود مانع. وجد مانع - 00:12:30

او لاداء المحل او لفوات شرط او لوجود مانع - 00:13:00

فإذا حلف الحرم عن علني لأحد هذه فما يقضى. لا ينفع العلة. يعني هنا مثلاً في مالي قوات استطاعت إنها عليه من الرجم وسرطه الاحسان. تخلف في زنا غير محصن هل هذا يقبح؟ فيقال ان الزنا ليس عدلا للرجم هذه المسألة - 00:13:20

الاول يقدح. على القول بان الاضطراب شرط يقدح. وعلى الثاني بأنه ليس بشرط لا يقدح - 00:13:50

الشرط لوجود مانع. ما سوى هذا ناقب. لماذا؟ لأن الأصل أنه اذا - 10:14:00

واستثنى ما سبق لما سبق. استثنى ما سبق بانه استثنى في الدليل - 00:14:30

انه فينبغي ان يوجد الحكم ايضا فلما وجد الحكم كان الاصل ان هذه الوصفة ليس بعنة باسم الله قال وما سواه
فناقد اذا بقي ما عدا ما استثنى فيما سبق - 00:15:10

بقي ما عداه الاصل انه ناقص اذا وجد وصف دول الحكم فهذا ناقص مثاله لو قيل الزكاة تجب في الماشي. قياسا على الاموال جامع
دفع حاجة الفقير. فيقال ان التعليل بدفع حاجة الفقير قد - 00:15:30

خلف الحكم عنها في الجواهر. بصلاحية الجواهر لدفع حاجة الفقير. ومع هذا كتب فيها وجد الحكم فهذا ناقص اذا
دفع وحاجة فقير هذى العلة ليست صحيحة. قدح فيها بحال النقض - 00:16:00

وقد لخص هذه المسألة في المراقي في فقال منها وجود الوصف دون سماه بالنقض معاة العلم والاكثر عنده لا يقدح بل هو
تخصيص هذا مصحح. والاكثر عندهم لا يقدحون. بل هو تخصيص - 00:16:30

وذا مصححون الى اخر ما ذكره في النقض. والتعدي هذا الشاط السابع والتعدي اذا العلة القاصرة لا يصح التعليل بها اذا قلت التعدي
شرط فمعناه ان العلة القاصرة لا يصح التأييد بها قال لماذا التعدي شرط - 00:17:10

قال لانه الغرض من المستنبطة. لأن التعدي هو الغرض من المستنبطة من استنباط العلة تعديتها الى الفرع. فإذا كانت العلة قاصرة
وغير متعدية فات هذا الغرض ورمية من القياس هذا وجه قوله بان التعدي شرط - 00:17:40

قال صرح بمفهومي هنا بعد ان قال تعدي شرط قال فان القاصرة وهي ما لا توجد في غير محل النص كالثمانية في الندين فغير
معتبرة وهو قول الحنفية. وهي ما لا توجد في غير محل النص. ما محل النص؟ الاصل احسنت. محل النص هو الاصل - 00:18:10

فهذه العلة قاصرة على الاصل لا توجد في غيره. ومحل الخلاف هنا في التعدي او لا يشترط في العلة؟ محل الخلاف هو في العلة
المستنبطة. هل يصح التعين التي مستنبطة قاصرة او لا؟ اما اذا كانت العلة ثابتة بنص او اجماع فلا خلاف - 00:18:40

في جواز التعليل بالعلة القاصرة. محل الخلاف في العلة المستنبطة آآ محل الخلاف في العدد القاصرة هل يجوز التعين بها او لا انما
هو في العدة المستنبطة. اما اذا كانت العلة القاصرة ثابتة بنص او اجماع فلا خلاف في جواز التعليل بها - 00:19:10

اما حنفية والحنابلة على عدم جواز التعليل بالليل قاصرة. لماذا؟ قال الف لأنه الغرض من المستنبطة. لأن الغرض التعدي تعدية الحكم
الى الفرع. والقاصرة لا يمكن تأديتها وقد متى المؤلف؟ فقال كالثمانية في الندين. يقول ان الثمانية في الندين علة - 00:19:30

قاصرة تعليل الربا في الندين بكونهما اثمانا للاشياء علة قاصرة يوجد في غير الندين. لا توجد في غير الذهب والفضة. اذا هذه عدة
قاصرة مثل هنا استدرك بان الثمانية ليست قاصرة على الندين بل الان مثلا الناس - 00:20:00

قمنا بالاوراق النقدية ليست ذهب ولا فضة. ومن امثلة العدة القاصرة جعلوا شهادة خزيمة رضي الله عنه كشهادة رجلين لعلة سبقة
الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم هذه علة قاصرة على خزيمة - 00:20:30

لا تتعداه الى غيره رضي الله عنه. وكان السفر والمرض علتان لاباحة الفطر يكون مريض هذه العلة سفر وعلة المرض كذلك لا توجدان
في محل النص ثم قال خلافا لابي الخطاب والشافعي. القول الثاني جواز التعليل باللذة القاصرة. وهو مذهب المالكية والشافعية -
00:20:50

ووجهه ان الاتفاق على جواز التعليل بالعلة القاصرة اذا كانت ثابتة من الصلة والاجماع كما سبق. هذا محل اتفاق انه يجوز التعريب
القاصرة اذا كانت ثابتة بنص او اجماع فاذا غالب على الظن بمسلك من مسالك العلة التي ستؤتينا ان شاء الله. اذا غالب على يضمن ان
العلة هي كذا - 00:21:30

ندرات مسلك من مسالك العلة عليه. كفى ذلك؟ كافية في الحكم بان هذا الوصفة ان وآآ قول آآ اهل المذهب الاول الذين قالوا اساطع
بانه لا فائدة في التعرير بها لانه لا يمكن تعديتها الى الفرع. اجيب عنه بجوابين - 00:22:00

قال في المراقي وعلل بما خلت من تعديه ليعلم امتناعه والتقوية وعللوا بما خلت من تعديه يعني بعدلة خالية من التعدي وهي العلة
قاصرة لماذا؟ قال ليعلن امتناعه والتقوية لعدتين. الاولى ليعلن امتناع القياس - 00:22:30

الثانية لانها تقوى النص تعليل كنص اخر وايضا تقوى الحكم باظهار حكمته ثم قال فان لم يشهد لها نص فان لم يشهد لها نعم شيخنا

ها شيخنا. اي نعم تفضل شيخنا. لماذا فرقوا بين المستنبطه وبين المجمع - 00:23:00
المجمع عليها والمنصوص لا سبيل الى ان ردها اجمع على انك ذاع الله وهي قاصرة. اجمع على ان هذا الوصف علة وهي قاصرة او
جاء النص بان هذا الوصف عدنا وهي قاصرة. لا سبيل الى ان ترد. لكن مستنبطه التي - 00:23:40
تثبت بالاجتهاد قالوا انه لا يمكن تعديتها اذا لا يصح ان تكون علة لان الفائدة من العلة التعبية لكن اجاب مالكية الشافعية قالوا ليست
هذه الفائدة فقط بل توجد فوائد اخرى تقوى النص وتعلم بها امتناع عن القياس - 00:24:00
هذا هو لما اصلوا ان الفائدة من العلة التأدبة ردوا هذه المستنبطه. اما النصية والمجمع عليها لا سبيل الى ردها فان لم يشهد لها الا
اصل واحد فهو المناسب الغريب. اذا - 00:24:30
المناسب الغريب هو الوصف الذي لم يشهد له الا اصل واحد. ويمثل هنا بكل معاملة بنقيض القصد الفاسد. كل معاناة بنقيض القصد
الفاسد فان هذا الوصف لم يشهد له الا - 00:24:50
اصل واحد وهو ليس للقاتل من مئة شيء. ان الشارع منع قاتل مورثه من الارث. طيب ما صور المعاملة بنقيض القصد؟ فاسد زوجي
طلاق زوجته. نعم فانها ثلاثة احسنت. وايضاً؟ ثالث من قال من قتل من يده - 00:25:10
هي نفس نعم هو هذا الاصل الواحد يعني يريد شيئاً يلحق به مثلاً من قتل الموصى مثلاً الموصى فله اذا قتل الموصى ان وصية
المدبر نعم نعم هو هذا ايه - 00:25:50
نعم العدو المدبر الذي اتم قوله عبد المدبر اذا قتل سيده ليصير حرا هذه الموصى له الموصى. قتل المدبر لسيده. بت
المريض ماض موت طلاق زوجته. هذه - 00:26:20
لم يشهد لها معاملته بنقيض قصده معاملة هؤلاء بنقيض قصدهم لم يشهد لهذا الا فشيء واحد في الشرع وهو منع القاتل لمورثي
ميدرس. فهذا وصف فهذا مناسب غريب الذي لم يشهد له الا اصل واحد. والاصل الذي شهد له هو ليس من القاسم من الميراث شيء -
00:26:40
ثم لما فرغ من الكلام على الجامع الذي يكون وصفاً انتقل الى الكلام على الكلام على الجامع الذي يكون حكماً حكماً شرعاً سبق ان قال. نعم. نعم
شيخنا. والله شيخنا كانه قريب من الغريب - 00:27:10
قريب من الغريب ايش؟ اه نعم كلها مراعي فيه المعنى هو قريب منه. جزاكم الله خيراً ابداً شيخنا نعم نعم احسنت احسنت بارك
الله فيكم. اه هو سبق ان قال في الشرط الخامس والاعتبار - 00:27:30
الشرط الخامس ان يكون معتبراً. فكان هذا تتم على الكلام على الاعتبار. هذا سؤال في محله. لماذا قال هنا فان لم يشهد لها الا اصلاً
واحد فهو مناسب وغريب كانه صلة بالكلام على الاعتبار. فالاعتبار اخذنا ان يكون المناسب - 00:28:10
معتبراً في موضع اخر فان منكم معتبراً في موضع اخر فهو المصلحة المرسلة طيب اذا كان معتبراً في موضع اخر اذا كان معتبراً ولم
يشهد له الا اصل واحد. فهل آآ يصح التعين به - 00:28:30
ذكره هنا قال فان لم يشهد لها الا اصول واحد فهو المناسب الغريب هذا مناسب. يكون معتبراً. ثم قوله بعد ذلك وان كان حكماً شرعاً
ما مناسبته ايضاً؟ لماذا ذكره هنا؟ سبق ان قال ثم الجامع وان كان وصفاً موجوداً - 00:28:50
ظاهراً منضبطاً مناسباً معتبراً مضطرباً متعدياً فهو علة لا خلاف في ثبوت الحكم به. هنا قال ان كانوا في اول كلامه ثم الجامع ان كان
وصف اه قد لا يكون وصفه قد يكون حكماً شرعاً - 00:29:10
فتتكلم هنا عن الحكم الشرعي. الكلام السابق كله عن الجامع الذي يكون وصفه. وانتقل هنا بعد ان فرغ من الكلام على الجامع الذي
يكون وصفه انتقل الى الكلام على الجامع الذي يكون حكماً شرعاً فقال وان كان حكماً شرعاً - 00:29:30
نعم هي شروط للعلة التي هي وصف واما العلة التي هي حكم شرعي فهل يجوز التعليل بها او لا؟ هنا الكلام عليه. بارك الله فيكم
يعني مثلاً يقال انه يجوز كذا لانه يجوز بيعه. مثلاً يجوز بيعه - 00:29:50
كل ما قبل البيع قبل الرهن. يجوز بيعه لانه يجوز آآ رهنه مثلاً. لا يجوز لا يجوز بيعه لانه لا يجوز رهنه. مثلاً اولاً العكس عبارة عن

العكس. لا يجوز رهنه بأنه لا يجوز بيعه. كلمة لا يجوز بيعها بعلة - 00:30:20
وهي حكم شرعي ليس بوصف هو حكم شرعي. هنا البحث هل يجوز التعليل بحكم شرعي بما ليس بوصف بل هو حكم شرعي. قال
وان كان حكما شرعا فالمحققون تجوز عليته. يصح التعليل - 00:30:40

الحكم الشرعي فتقول لا يجوز بيعه. اذا لا يجوز رهنه. ما العلة هنا عدم جواز بيعه. احسنت. لا يجوز بيعه. اذا لا يجوز رهنه. ولك ان
تقدمه تؤخر. تقول لا يجوز رهنه. لماذا؟ لأن - 00:31:00

فهو لا يجوز بيعه. وتقول مثلا يحرم تناول الخمر فيحرم بيعها ما علة حرمة البيع حرمة التناول. نعم. او تقول يحرم تناول الخمر اه
تقول مثلا او تقول صح طلاقه فصح ظهاره. العلة صحة الطلاق وهي حكم حكم - 00:31:23
شرعى الحكم الشرعي قد يكون حكما تكليفيا وقد يكون حكما وضعيا. الصحة حكم وضعى. او مثلا تقول يجوز جعله رأس مال للسلم.
فيجوز اقراضه. على القول به. العلة كونه يصح - 00:31:59

كونه يجوز جعله رأس مال للسلام. اذا الحكم انه يجوز اقرباه. قال قال وان كان حكما شرعا في المحقق تجوز عديته لقوله صلى الله
عليه وسلم ارأيت لو كان على ابيك دين؟ ارأيته تمضمضت؟ فنبه بحكم على حكم. هذا الدليل - 00:32:19
على جوازي ان تكون العدة حكما شرعا. ارأيت لو كان على ذي كارين؟ اين العلة؟ وain معلوم يا سلام انه اذا كان على يديه دين.
نعم ايه عده من اي شيء؟ احسنت - 00:32:39

اذا وجوب قطاء ماذا؟ الان هذا نعم موجب قطاء؟ موجب قطاء في حقي مخلوق احسنت العلة وجوب قطاء الدين في
حق المخلوق المعلوم فيجب قطاء الدين في حق الخالق - 00:33:14
كذلك ارأيته تمضمضت في القبلة للصائم تجوز القبلة للصائم. لماذا؟ لانه تجوز المضمضة هو سئل عن قضاء دين خالق. ما الحديث؟
حديث آآ في آآ من سأل عن قضاء بين خالق مثلا جاء في الحديث آآ جاء في الحديث - 00:33:40
آآ ان ابي آآ نعم. افاحج عنه قال ارأيت لو كان على ابيك ابي ارأيتني لو كان ان فريضة الله على عباده في الحج قد ادركت ابي
شيخا كبيرا - 00:34:22

اثبت على الراحلة افاحج عنه؟ قال ارأيت لو كان على ابيك دين؟ اكنت قاضية؟ اذا العلة وجوب قطاء المخلوق قالت نعم قال فظل
الله فالله احق بالقضاء وكما جاء في الحديث. فالعنونة وجوب قطاء دين مخلوق - 00:34:38
والملعون وجوب قطاء دين الخالق. نبه بحكم على حكم قال المؤلف. نبه بوجوب قطاء دين المخلوق على بقضاء دين خالق. نعم
فالعلة انه يجب قضاوه دين مخلوق قال وقيل لا وقيل لا اي قيل لا يجوز تعديل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي. والاكثرنا الاول -
00:34:58

وهو الجواز وقد ورد الدليل عليه كما سبق ثم هل يشترط انعكاس العلة؟ يعني هل يشترط انتفاء الحكم لانتفاء العلة هل يشترط انه
اذا انتفت العلة انتفل؟ هل يشاط انه اذا انتفت العلة فانتفى الحكم - 00:35:27
قال فعند المحققين لا يشترط مطلقة ما الذي لا يشطاط؟ لا يشطاط انتفاء الحكم لانتفاء العلة لا يشطاط انعكاس العلة اي لا يشطاط
انتفاء الحكم بانتفاء العلة اه طبعا اذا وجدت مطلقة فانظر فيما قبلها وما بعدها يتضح لك المقصود. هنا الذي بعدها -
00:35:53
الحق انه لا يشترط اذا كان له عدة اخرى اذا ما معنى مطلقة من كان له علة اخرى او لا. احسنت سواء كان له علة اخرى ام لا. القول
الثاني - 00:36:20

لا يشترط اذا كان له علة اخرى. يعني القول الثاني انه يشترط الانعكاس اذا لم تكن للحكم الا علة واحدة. ولا يشطاط الانعكاس اذا كان
للحكم اكثر من علة هذا القول الثاني يشترط الانعكاس اذا لم يكن الحكم الا علة واحدة - 00:36:35
اذا كان للحكم اكثر من علة مثال الحكم الذي ليس له الا علة واحدة ان الخمر اه تحريم الخمر ليس له الا اية واحدة وهي الاسكار
فاذال تسؤال له - 00:36:57

اه ان الخمرة ليس له الا علة واحدة وهي الاسكار. فيشترط العكس انه اذا زال الاسكار زال التحريم هذا الانعكاس يشترط العكس انه

اذا زاد الاسكار زاد التحرير لانه مازا قال؟ قال لا يشترط اذا كان له علة اخرى. مفهوم - 00:37:28

انه يشترط اذا لم تكن له علة اخرى. وعليه. فالخمر تحريم الخمر ليس له الا علة واحدة وهي الاسكار اشترط العكس انه اذا زال الاسكار زال التحرير ومثال ما له اكثر من علة نقض الوضوء له علل مثلا من نواقض الوضوء النوم ومنها الاغماء - 00:37:48
فمثلا لا يلزم من انتفاء علة انتفاء الحكم لا يلزم من عدم النوم عدم نقض الوضوء. لماذا بان نقض الوضوء ليس منحصرا في النوم قد ينتقض باغماء قد ينتقض بشيء اخر. اذا هذا القول الثاني. القول الثاني - 00:38:13

انه يشترط لانعكاس اذا لم تكن الحكم الا علة واحدة. ولا يشترط انعكاس اذا كان للحكم اكثر من علة فمثلا الحكم الذي ليس له الا اية واحدة تحريم الخمر. ليس له الا عدة واحدة وهي الاسكار. اذا يسار الانعكاس - 00:38:33

يشترط انه اذا زاد الاسكار زاد تحريم لكن الحكم الذي له اكثر من علة مثل نقض الوضوء له علل كثيرة. فلا يشترط فيه انعكاس. لا يشترط انه اذا زال النوم زال النقب. لا قد يوجد ناقب اخر فيحصل النقب - 00:38:53

قال وتعليم الحكم بعلتين في محلين او زمانين جائز اتفاقا كتحريم وطى الزوجة تارة للحيض وتارة الاحرام هي قريبة من الاولى وهي تعريف الحكم بعدلتين في محلين في شخصين قتل زيد لرده - 00:39:12

وقتل عمرو شخص اخر محل اخر بالقصاص. الحكم واحد وعلل بعلتين في محلين هذا قوله وتعليم في الحكم هنا هو القتل في تعليم الحكم بعلتين العلتان هنا ما هما - 00:39:39

في محلين ما المohan؟ زيدون يا عمر احسنت. قال او زماني جائز اتفاقا كتحريم وطى الزوجة تارة تار للحيض وتارة الاحرام في زمان الحiyض وفي زمن الاحرام فهنا تعلييل حكم واحد وهو - 00:40:01

التحريم تحريم ووطى الزوجة. بعلتين هما وهو في زمان واحد او في زمانين؟ في زمانين في زمانين ثم قال فاما مع اتحاد محلي او الزماني فالاشبه بقول اصحابنا وهو قول بعض الشافعية يجوز - 00:40:28

حصل منه ناقضان من نواقض الوضوء طبعا اما مع اتحاد المحل يعني شخص واحد حصل منه الردة والقتل قتل غيره او الزمان الزمان مثال انه حصل منه ناقضان من نواقض الوضوء - 00:40:55

في وقت واحد فهنا قال المؤلف الاشيه بقول اصحابنا وهو قول بعض الشافعية يجوز. يعني هنا هل يضاف المسألة ما هي؟ هي هل يضاف الحكم لهما وهو قوله فالاشبه او يضاف لاحدنا من غير تعين - 00:41:22

وهو قوله بعد ذلك وقيل يضاف الى احدهما. الاول مذهب الجمهور انه يضاف الحكم فالاشبه بقول اصحابنا يجوز لهما قيل يضاف الى احدهما من غير تعين. الاول اذا مذهب الجمهور. وقد ذكر بعض الاصوليين ان الخلاف لفظي - 00:41:45

لماذا؟ لأنهم متفقون على ثبوت الحكم في هذه السورة في الاشيه بقول اصحابنا وهو قول بعض الشافعية يجوز. يعني يجوز تعديل الحكم بعدلتين. يضاف الحكم اليهما والقول الثاني انه وقيل يضاف الى احدهما احدهما من غير من غير تعين. ذكر بعض الاصوليين ان الخلاف لفظي - 00:42:17

لماذا؟ لأنهم متفقون على ثبوت الحكم في هذه الصورة. وقول المؤلف الاشيه بقول اصحابنا قاله لانه هو الذي يقتضيه جواب الامام احمد. في خنزير ميت. قال هذا حرام وجهين فحرمه لانه خنزير ولانه ميتة. فعد للحكم هنا وهو التحرير بعدلتين. انه خنزير - 00:42:46

وانه ميتة. قالوا وال الصحيح بهما مع التكافؤ. الصحيح انه يعلل الحكم بهما مع التكافؤ. يعني اذا تكافى في القوة يعلن الحكم بهما. والا الاقوى هو العلة ان لم يكن تكافؤ ما كانا متساويا في القوة او ما كانا متساويان في القوة فالعلة الاقوى - 00:43:19

مع اتحاد الزمان يعني مع اتحاد الزمن اذا وجد ناقضان من نواقض الوضوء في وقت واحد احدهما متفق عليه والآخر مختلف فيه. ما العلة المتفق عليه. لماذا؟ لانه الاصل. لانه الاقوى. احسنت. قال او المتقدم. يعني اذا - 00:43:44

حصل ناقضان من نواقض الوضوء. احدهما حصل اولا والثاني حصل بعد ذلك. من من العلة؟ علة النقض المتقدم. احسنت. وقد نقل الاجماع على هذا. ان المتقدم يكون هو العلة. والخلاف انما هو في اتحاد الزمن. ثم قال وثبتت الحكم في محل النص بالنص عند -

اصحابنا الحنفية هذه مسألة اخرى ان شاء الله نبدأ بها في المجلس القادم نعم الاتفاق هو في التقدم انه اذا تقدم احدهما فهو العلة مختلف فيه. ثم حصل ناقض متفق فيه. والمختلف فيه انت تراه ناقضا - 00:44:36

فعليا يكون في اتفاق انه هو العلة. اذا كنت تراه ناقظا فهو العلة اذن محل الخلاف انه في اتحاد الزمن. نعم هل يمكن ان يقال اني قرادي؟ الشرط الوجود متى ما اجيد الوصف اجيد متى ما اجيدت العلاج الحب والانعكاس - 00:45:06

وتلتفت هذا معنى الاضطراب وهذا معنى الانعكاس نعم لكن هذا هو شرط هي المسألة الاصولية التي سبقت وان الجمهور في الاضطراب انه ليس بشرط وعليه فنرفض به تخصيص في الجملة ومسألة انعكاسه التي بحثها هنا هل يساع انعكاس العلة او لا؟ لكن معناها هو ما ذكرتم الاضطراب معناه - 00:45:41

المنازعات في الثبوت والانعكاس المنازعات في النفي. هذا المعنى فإذا وجد الاضطراب انه كلما وجد الحكم انه كلما وجد في العلة وجد الحكم. وانعكاس انه كلما انتهت العلة انتبه الحكم. اللي ذكرتموه هو معناها. ثم هل هو شرط او ذا؟ هي مسألة خلافية السابقة - 00:46:11

واياكم. بارك الله فيكم حفظكم الله سبحانه وتعالى وبحمده اشهد ان لا اله الا انت اليك. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - 00:46:36